مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد السبعون (ديسمبر ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد السبعون - ديسمبر ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهـا نـوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانـدا نـوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

- وسائل التواصل:

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٠

عنـوان البحـــث الصفحـــة

- **الدراسات التاريخية:**

١) **أضواء على مذبحة بيت المقدس (١٥- ٢٥ يوليو ١٠٩٩م) من خلال وثائق الجنيزة اليهودية** ..... ٣ – ٢٦

أ.د. محمد مؤنس عوض

٢) **أشباه الخليفة هشام المؤيد بالله وأثرهم في أزمة الحكم فى الأندلس في عصر ملوك الطوائف** ..... ٢٧ – ٧٤

د. راكان ذعار المطيري

٣) **مجهودات السيدة زبيدة أم جعفر في سقاية الحجاج وتمهيد الطرق إلى بيت الله الحرام** ..... ٧٥ – ٩٨

الباحث/ حمد فهد حمد العازمي

٤) **أنواع السياسات العامة** ..... ٩٩ – ١٣٤

أ.م.د. فرح ضياء حسين

- **الدراسات الاجتماعية:**

٥) **دور مسلسلات الكارتون المصرية في معالجة القيم الاجتماعية للطفل المصري «دراسة تحليلية»** ..... ١٣٧ – ١٨٠

الباحثة/غدير إبراهيم محمد محمد علي

٦) **الثقافة التنظيمية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمرؤوسين «دراسة تحليله لآراء عينة من متخذي القرار في الشركة العامة للصناعات الدوائية»** ..... ١٨١ – ٢١٦

م.د. محمود شكر محمد & أ.م.د. فاضل حمد القيسي

م.د. عماد خليل إسماعيل

تابع محتويات العدد ٧٠

عنــوان البحـــث الصفحـــة

- **دراسات علم النفس:**

٧) **دراسة مقارنة محكية المرجع لقياس معامل مؤشر حساسية المفردات بين طريقة (COX & VARGAS) وبين طريقة (POPHAM) لاختبار التحليل الناقد** ..... ٢١٩ – ٢٧٠

أ.د. صفاء طارق حبيب كرمة

أ.م.د. بلقيس حمود كاظم الحجامي

٨) **الثقافة وبناء الشخصية المصرية «رؤية سوسيولوجية»** ..... ٢٧١ – ٣١٤

الباحث/ السيد محمد مسلم حليفي

- **الدراسات القانونية:**

٩) **فلسفة حماية المستهلك وتمييزه عن المهني** ..... ٣١٧ – ٣٥٠

د. قيس موسى حسين محمد الشمري

١٠) **العقوبة التأديبية في ضوء ضماناتها اللاحقة وتطور مبدأ التناسب في القانون والقضاء الكويتي** ..... ٣٥١ – ٣٩٠

د. طلال سعود غيث السويط

- **الدراسات الفنية:**

١١) **غرائبية الشكل واللون في رسوم طلبة قسم التربية الفنية** ..... ٣٩٣ – ٤٢٦

الباحثة/ أسوان عبد الرضا طاهر

١٢) **رؤى مفاهيمية في تشكيل ما بعد الحداثة** ..... ٤٢٧ – ٤٥٢

الباحثة/ شيماء وهيب خضير

١٣) **أداء الممثل في الدراما الراقصة (الكوريوغراف) بالمسرح العراقي** ٤٥٣ – ٤٧٤

أ.م.د. مظفر كاظم محمد & م.م. حاتم مهدي محمد

١٤) **السرد التاريخي بين الواقع والمتخيل «أحلام السلطان تيبو نموذجًا»** ..... ٤٧٥ – ٤٩٤

الباحثة/ رانيا عبدالرؤوف يوسف إبراهيم فتح الباب

تابع محتويات العدد ٧٠

عنـوان البحـــث	الصفحـــة

- **الدراسات اللغوية:**

15- **Rania Khalil's Flag Piece: A New Historicist Approach to The Issue of Imperative Patriotism in Post-9/11 Arab American «Theatre and Performance»** .....
Shimaa Mowafi
قطعة علم رانيا خليل مقاربة تاريخية جديدة لمسألة الوطنية الحتمية في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول العربي الأمريكي «المسرح والأداء»
الباحثة/ شيماء السيد محمد موافي — 1-18

16- **A Linguistic Analysis of Nazik Al-Malika's Poem "ʔana" and its Two English Translations: A Systemic Functional Approac** .....
Ahlam Mhmood Najm — 19 - 46

17- **Understanding International Conflict, Cooperation, and Integration: A Comparative Theoretical Approach** .....
Dr. Wafaa A. Alaradi
منظور مقارن في فهم الصراع والتعاون، والاندماج الدوليين
د. وفاء العرادي — 47 - 68

أنواع السياسات العامة

أ.م.د. فرح ضياء حسين

كليه العلوم السياسية

فرع النظم السياسية – جامعة بغداد

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

بدأت السياسات العامة بلكنة تقليدية تتمسك بالمفاهيم القديمة للأنظمة السياسية التي يتم التسويغ لها قانونيًّا وسياسيًّا ابتداءً من اغتصاب السلطة إلى التجديد الذاتي في الحكم إلى الوراثة والاختيار الذاتي والقرعة... إلخ.

بدأ الانتقال إلى مرحلة تعاظم دور السياسة العامة للحكومات التي كانت تتباين أدوارها بين السياسي والعقلاني والواقعي واستعمال أسلوب الحتمية الضابطة إلى وصلت القناعه إلى وضع مصطلح السلطة الخارقة لغرض بناء مرحلة مهمة، لم يقف العالم عند هذا الحد، بل بدأ يهتم بالمؤسسات والعمليات والسلوكيات والعمل على دراسة المبررات الفلسفية لوجود الحكومة وبنائها التنظيمي من دستور وشكل النظام والسلطات ودورها والمسئوليات السياسية والإدارية التي تقع على عاتقها، ومن هنا، ازداد الاهتمام بما يعرف بالسياسات العامة وأنواعها ليسهل اختيار السياسة الرشيدة التي تتناسب مع متغير السلطة وفق الظروف السياسية المتداخلة.

Abstract:

Public policies began with a traditional accent, sticking to the old concepts of political systems that are legally and politically justified, from the usurpation of power to self-renewal in government to inheritance, self-selection, lottery, etc.

The transition to the stage of the general policy role of the governments whose roles varied between the political, rational, and realistic and the use of the inevitable control method reached the conviction reached the status of the supernatural authority for the purpose of building an important stage, the world did not stop at this point, but seemed interested in the institutions, processes and behaviors and work to study the justifications The philosophical existence of the government and its organizational structure of the constitution, the form of the system, the authorities and their role, and the political and administrative responsibilities that fall on them. Hence the increased interest in what is known as public policies and their types, so that it is easy to choose a rational policy that is compatible with the power variable according to the interrelated political conditions.

المقدمة:

تعتبر السياسات العامة من العلوم المهمة التي لم يكن لفهمها متسع من الوقت من قبل الأنظمة السياسية خاصة، وأن السياسات العامة تعتبر حديثة مفاهيميًّا مما جعل تطبيقها يسبق التوعية بها ودراستها وفق محاور سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية.

بنيت السياسات العامة على استراتيجيات ونظريات واستندت أثناء تنفيذه إلى أنواع لم يكن منها ماهو واضح بقدر ماهو مستعمل مما خلق نوع من الإزدواج المفاهيمي بين السياسة والسياسات العامة والسياسات التي هي عبارة عن إجراءات إدارية يكثر من استعمالها رغم عدم تطابقها مع السياسات العامة التي هي آليات وممارسات للنظام السياسي غالبًا ما تعدل ونادرًا ما تستبدل.

بدأت السياسات العامة بلكنة تقليدية تتمسك بالمفاهيم القديمة للأنظمة السياسية التي يتم التسويغ لها قانونيًّا وسياسيًّا ابتداءً من اغتصاب السلطة إلى التجديد الذاتي في الحكم إلى الوراثة والاختيار الذاتي والقرعة... إلخ. بدأ الانتقال إلى مرحلة تعاظم دور السياسة العامة للحكومات التي كانت تتباين أدوارها بين السياسي والعقلاني والواقعي واستعمال أسلوب الحتمية الضابطة إلى وصلت القناعة إلى وضع مصطلح السلطة الخارقة لغرض بناء مرحلة مهمة، لم يقف العالم عند هذا الحد بل بدا يهتم بالمؤسسات والعمليات والسلوكيات والعمل على دراسة المبررات الفلسفية لوجود الحكومة وبنائها التنظيمي من دستور وشكل النظام والسلطات ودورها والمسئوليات السياسية والإدارية التي تقع على عاتقها ومن هنا ازداد الاهتمام بما يعرف بالسياسات العامة وأنواعها ليسهل اختيار السياسة الرشيدة التي تتناسب مع متغير السلطة وفق الظروف السياسية المتداخلة.

الإطار العام

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يشرح أصل وماهية السياسات العامة التي تنتهجها الحكومات مستندة إلى أساسيات سياسية أكثر من كونها علمية.

هدف البحث:

إن الهدف من هذا البحث بيان أنواع السياسات التي تكون أسسًا حقيقية تخدم النظام السياسي في مهامه أثناء صنع سياسات تكون متوائمة مع المتطلبات العامة.

مشكلة البحث:

تبدأ مشكلة البحث باختيار وتطبيق السياسات العامة دون تحديد النوع المناسب الذي يتوافق مع طبيعة النظام السياسي والمتغيرات المجتمعية في الدولة.

فرضيه البحث:

يفترض البحث أن نوع السياسات العامة يجب أن يتزامن ويتطابق مع المشكلة المطلوب من النظام السياسي معالجتها وتجاوزها عن طريق تحقيق الرضا العام.

منهجية البحث:

استند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي لما يتطلبه من تعاريف وأوصاف علمية لفهم ماهية السياسات العامة، وكذلك المنهج التاريخي الذي يعطي الخلفية التارخية الحقيقية للمصطلح.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من فصلين:

الفصل الأول

التاريخ السياسي للسياسات العامة

المبحث الأول

السياسات العامة مفاهيميًّا

تمثل السياسة العامة مخرج أساسي للحكومة في النظام السياسي، وهي في نفس الوقت مدخل أساسي للجهاز الإداري داخل نفس النظام السياسي. فلا توضع سياسة عامة ألا نتيجة جهد العديد من المؤسسات والإجراءات التي تختلف من نظام سياسي إلى آخر إلا أنها في النهاية تمثل الاتجاه الأساسي للعمل أمام الجهاز الإداري، وقد أشار جيمس أندرسون إلى أهمية السلطة التنفيذية بالقول أننا نعيش مرحلة الهيمنة التنفيذية وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كليًّا على القيادة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات العامة.

التاريخ السياسي للسياسات العامة:

أخذت السياسات العامة تمر بمراحل عبر الزمن إلى أن وصلت للشكل الحالي من آليات ومفاهيم وإجراءات ويمكن تحديدها بالآتي[١]:

المرحلة الأولى– النطاق الضيق:

يرجع تاريخ السياسات العامة إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت مرحلة الاهتمام التقليدي بدراسة السياسات العامة بالجامعات، على أساس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفصل السلطات والعلاقة بين المؤسسات والدستور، وقد نحت منحى بعيد عن الاهتمامات العامة.

المرحلة الثانية– السياسة في كل مكان:

يعود تاريخ هذه المرحلة إلى القرن العشرين، حيث بدأت السياسات تأخذ توجهاتها ضمن إليه ترابطية عن طريق أن يكون أمرًا ما غير سياسي يجد نفسه وذاته في الواقع ضمن الأمور السياسية.

المرحلة الثالثة– التوجه السلوكي:

تقع هذه المرحلة في منتصف القرن العشرين بين الحربين العالميتين، حيث بدأت دراسة السياسات تأخذ التركيز على السلوك المصاحب لأعمال الحكومة وتحليل السلوك، ودراسة القواعد النفسية والاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات، والتركيز على السلوك التصارعي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبالتالي دراسة العمليات والأسباب والنتائج والأنشطة والتركيز على وصف مضمون السياسات العامة.

المرحلة الرابعة– تدخل الدولة التحليلي:

بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية، وصنفت كمرحلة؛ لأنها نحت منحى تحليلي، حيث بدأ التركيز على مفهوم السياسات العامة والتبصر بأهدافها ضمن إطار تحليلي حسب الأولويات والإمكانات المتوفرة وتنامي الدعوة بزيادة تدخل الدولة.

المرحلة الخامسة– الانبعاث الفكري التجريبي:

ظهر في منتصف الخمسينات من القرن العشرين الاهتمام بجوانب فكرية تجريبية، وأخذ انبعاث علم السياسات العامة بطابعه الفكري والتجريبي بجهود هارولد لاسويل* الذي جعل السياسة أساسًا للعمليات البنائية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسة العامة وتنفيذها.

المرحلة السادسة–مرحلة المجال العام:

بدأت هذه المرحله في القرن ٢١، حيث راحت تشتمل على نشاطات وتفاعلات لمنظومة المدخلات من أحزاب وجماعات ورأي عام وسلوك، وكذلك منظومة المخرجات من نشاطات وقرارات وتنظيمات وهيئات حكومية ومحلية.

المرحلة السابعة– التفاعل العام:

ظهرت هذه المرحلة في منتصف القرن ٢١، حيث حصل تبدل بدور الدولة وارتفاع مستويات التفاعل وتعاظم دور الشركات بالقطاعين العام والخاص وظهور المنظمات غير الحكومية وظهور قدراتها السريعة على التدخل بسياسات الدولة العامة والداخلية وتعديلها وتوجيهها والتركيز على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة.

بدأت السياسات العامة بلكنة تقليدية تتمسك بالمفاهيم القديمة للأنظمة السياسية التي يتم التسويغ لها قانونيًّا وسياسيًّا ابتداءً من اغتصاب السلطة إلى التجديد الذاتي في الحكم إلى الوراثة والاختيار الذاتي والقرعة... إلخ، حيث تعتبر **مرحلة المصطلحات التقليدية للنظام السياسي** الذي يمثل تعبيرين: الأول قانوني – الثاني سياسي، وبعد زيادة الانتقادات على المفهوم القانوني للنظام السياسي ظهر طرح هارولد لاسويل (Harold Laswell))[*] الذي اعتبره علم الأنظومة ليعبر عن مجموعة أدوار تفاعلات مترابطة وعناصر مختلفة، ومن هنا، أصبحت غايه السياسيين في وضع سياسات عامة مبنية على[٢]:

- تعيين أدوار المجتمع.
- تحقيق أهداف المجتمع.
- البحث عن الهيبة والنفوذ والأمن والرفاة الاجتماعي.
- زيادة مشاركة المواطنين في السياسة.
- بناء سياسات حكيمة.

تم الانتقال إلى مرحلة تعاظم دور السياسة العامة للحكومات التي كانت تتباين أدوارها بين السياسي والعقلاني والواقعي واستعمال أسلوب الحتمية الضابطة إلى وصلت القناعه إلى وضع مصطلح السلطة الخارقة لغرض بناء مرحلة مهمة تعبر عن **مرحلة أدائية النظام السياسي** وفق اعتبارات علمية ومهنية إدارية وسياسية.

لم يقف العالم عند هذا الحد بل بدأ يهتم بالمؤسسات والعمليات والسلوكيات والعمل على دراسة المبررات الفلسفية لوجود الحكومة وبنائها التنظيمي من دستور وشكل النظام والسلطات ودورها والمسئوليات السياسية والإدارية، حيث بدأ من هذه المرحلة النظر إلى السياسات العامة من زوايا[٣]:

- السياسة العامة كمتغير تابع وكنتيجة لقيام النظام السياسي بممارسة نشاطاته.
- السياسة العامة كمتغير مستقل من حيث تأثيرها على قطاعات وموسسات الدولة.
- السياسة العامة كعملية مستقله وتابعة مما يضفي سمه التعقيد والتداخل على عمل الدولة ومؤسساتها.

لم يقف الأساس التاريخي لنشأه السياسات العامة على الحاجات الإنسانية وتعاظمها، ولكن بدأ مرحلة أكثر أهمية هي **مرحلة التركيز على سياسة الدولة الرعائية**، الدولة الأم في احتضان مواطنيها وتوفير وسائل رفاههم، فنجد كل نظام كان له سياساته التي تتناسب مع طبيعته فمثلا[٤]:

- الدول الاشتراكية السابقة كانت السياسات العامة للدولة مركزية إلى حد كبير، فالحزب الحاكم هو الذي يخطط للبرامج، والدولة هي التي تنفذ من خلال أجهزتها التنفيذية المختلفة.
- الأنظمة الرأسمالية وإن ظهرت الدولة كمخطط لعمليات رسم السياسات العامة، مع العديد من العوامل والقوى كانت تتداخل وتتشارك مع أجهزة الحكم في رسم الصورة النهائية للسياسات العامة وتنفيذها.
- أنظمة العولمة أخذ مفهوم تدخل الدولة واحتكارها للسياسات العامة يفشل

بحجة فشل الدولة في النجاح بإدارة الكثير من القطاعات، وهنا ظهرت مصطلحات جديدة للسياسات العامة وللنظام السياسي ومن هذه المصطلحات إدارة شؤون الدولة والمجتمع واللامركزية وأنواعها.

يرى الباحث أن ظهور السياسات العامة انعكست عليه متغيرات مهمة وهي:

١ – المتغير الأول النظرة التقليدية مع ظهور المتغيرات التي جعلت من الدولة فاعلا رئيسًا في صنع السياسات العامة.

٢ – المتغير الثاني التغير الذي طرأ على دور الدولة ذاته، فقد تحولت من فاعل رئيس ومركزي في تخطيط وصنع السياسات العامة، إلى ممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها، ووسيط بين الفئات والطبقات في حل المنازعات، ومالكة للمشروعات ومسئولة عن حسن إدارتها.

٣ – المتغير الثالث هو تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات العامة.

٤ – المتغير الرابع هو التحولات في أسلوب الإدارة العامة التقليدي الذي انتقل من احترام الأقدمية، والتدرج الوظيفي، إلى التمكين والتركيز على النتائج، وإعطاء فرصة كبرى للمسئولية الفردية من خلال هيكل إداري متكامل.

بمجموع هذه المتغيرات أخذت السياسات العامة منحى جديدًا أكثر اهتمامًا وأكثر فاعلية وتوجه أوسع في بناء أسس سياسة عامة رشيدة تحت مظله دوله رعائية حامية للمتطلبات العامة، بعد ان انتقلت من التوجه التقليدي إلى الاستقرائي لطبيعة النظام السياسي.

المبحث الثاني

ماهية السياسات العامة

ظهرت عدة تعاريف، والكثير من الكتاب والمفكرين حاولوا تسليط الضوء على السياسات العامة من خلال حروف مرسومة تعكس معاني لهذا المفهوم الكبير الأهمية ونذكر منها(٥):

((J.Dewey)) الفيلسوف الأمريكي عرف السياسات العامة على أنها " بناء عام حيث تتولد عنها نتائج تتعدى تأثيرها نطاق الافراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة " ((Mark Lindenberk)) عرفها بأنها " منطلق السياسات براغماتي – عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومات ".

((Benjamin Crosby)) نظر للسياسات على أنها "عملية نظامية تحظى بميزات دينامية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا ومتى وكيف أحصل عليه؟. " وقال: إنها " إرادة أصحاب النفوذ والقوة الذين يسيطرون على محاور المنتظم السياسي ونشاطاته وموسساته ".

((Cabriel Almond)) اعتبرها "محصلة عملية منتظمة من تفاعل مدخلات مع مخرجات للتعبير عن أداء النظام السياسي وقدرته من خلال قرارات وسياسات متخذة"

((Barbara McLennan)) قالت: إنها " توجهات ناجمة عن العمليات الحكومية استجابه للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي ".

((Henry Tony)) قال إنها "الوسائل الفنية من خلال الحكومة لإحداث تغيرات داخل النظام الاجتماعي للدولة ".

((De Cosiolas)) نظر إلى السياسات العامة بأنها "القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية لمعالجة القضايا العامة في المجتمع ".

((Thomas Day)) هي "عملية تضبط سلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع.

((" Carl Frederick) قال أنها " مجموعة القرارات الحكومية المنظمة لكل ما يجب أن يعمل أو لا يعمل.

((James Anderson")) قال: إنها " طريقة عمل هادفة يتبعها المنفذون في تعاملهم مع المشكله لتندرج في إطار ما هو واقع فعلي.

وعرفها ((David Easton)) بأنها التقسيم السلطوي للقيم على المجتمع كله"[٦]، وجد الباحث أن أبا السياسات العامة جيمس أنرسون كان أقرب إلى فهم ماهية السياسات العامة، فيمكن أن نصفها بأنها برنامج عمل حكومي يرسم خط سير النظام السياسي الذي غالبًا ما يعدل، ونادرًا ما يستبدل؛ لأنه يصب في خدمة الصالح العام.

وأخيرًا، تعرف بطريقة" فينومينولوجيكل Phenomenological"))، أي وصف الظواهر وتصنيفها، وهذا المنهج يصف نشاطات رسم السياسات ويصف كل العوامل التي تجمل طرق السياسات العامة[٧]، والنتيجة هي جميع الخطوات التي يتطلبها ظهور القرار إلى حيز الوجود وتتضمن التعرف على المشكلة وتحديدها وتحليل المشكلة وتقييمها وجمع البيانات، واقتراح الحلول المناسبة وتقييم كل حل على حدة وثم اختيار أفضل الحلول.

يمكن من الفينومينولوجيكل (Phenomenological) العمل على وضع سياسات مناسبة وحسب طبيعة النظام السياسي، حيث من خلال هذا المنهج يمكن النظر إلى السياسات على أنها[٨]:

إدارة تحويل البيئة الحركية ← إدارة بيئة نفسية ← إدارة بيئة سياسية

تستند عملية الإدارة الفعلية على نوع المواقف ونوع التحليل لإشارات التحليل المبكر للاحتياجات المجتمعية على أساس أوتوماتيكية العمل الروتيني المؤسسي.

يدخل دور النظام السياسي عند استعمال علم الفينومينولوجيكل، حيث إن التحليل يبدأ من تحليل النظام السياسي الذي يبنى على إطارين هما [٩]:

- إطار ذاتي للنظام.
- إطار خارجي للنظام.

حيث يمكن دراسة أطر النظام السياسي الذاتي (الداخلي) والخارجي من خلال محاور مهمة يجري التركيز عليها[١٠]:

- مؤسسات حكومية.
- بنى رسمية.
- بنى تقليدية غير متماثلة (كروابط القرابة والتجمعات الطائفية).
- الظواهر غير المعيارية (المظاهرات).

من خلال المحاور أعلاه يمكن تحليل حركة النظام السياسي وتوجهه نحو سياسية معينة تناسب مع جميع المحاور المعطيات، حيث يمكن العمل ضمن إطار الذاتي للنظام الذي هو طبيعة الإدارة العامة للمشاكل والحاجات المجتمعية، هنا نجد طرح فردريك تايلور عن الإدارة العلمية التي تعمل وفق ثلاثي مقدس للأدوار هو القائد والكيان الإداري والموقف.

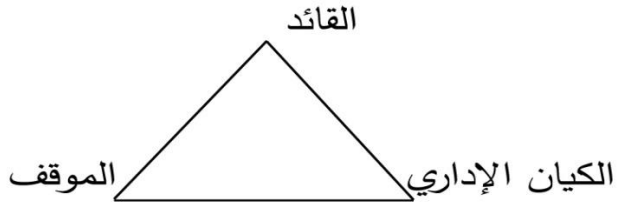

يبدأ المثلث المقدس للأدوار بالقائد الذي يكون له اليد الطولى باتخاذ السياسة التي تتناسب وحجم الحاجة، أما الكيان، فهو ركن أساس في تنفيذ سياسة عامة صحيحة، أما بالنسبة للموقف، فهو يعتبر الحث الفريد الذي يحدث بشكل استثنائي سواء في شكله أو مضمونه أو تفاقمه، وبالتالي هو من يدفع النظام السياسي للحركة التفاعل الإيجابي، خاصة وأن المواقف قد تكون معتادة أو غير معتادة أو استثنائية أو طارئة أو تفاعلية أو ارتباطية مما يزيد حراك النظام الاجتماعي باتجاه النظام السياسي الذي يكون الفاعل الأخير في وضع سياسات متلائمة مع نوع الموقف.

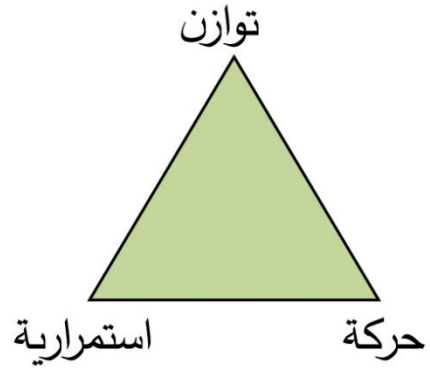

يعزز النظام السياسي دوره بالحراك ولكن يحتاج إلى التوازن مع المعطيات والظروف والمتغيرات المجتمعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويعمل ضمن استمرارية متناغمة دون انقطاع ليصل إلى مفادة سياسات رشيدة.

مفهوم السياسات العامة بين ثلاث طروحات وهي:

الطرح الأنكلوسكسوني للسياسة العامة:

حدد (Pierre Moliere) مفهوم السياسة العامة على أنه أساس ذو أصل أنجلوساكسوني، وأنها عرفت تطورًا جد مهم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات

الخمسينات، حيث اعتبر مفهوم السياسة العامة يتغلغل في محيط علمي يتغذى على ثقافة قضائية وعلى فلسفة الدولة، التي تستند للتقاليد الأنجلوساكسونية المؤسسة على مفهوم الدولة التي تطرح المسألة المركزية الموصوفة بالبرغماتية، وكيف يمكن للمصالح المحققة أن تؤدي إلى ظهور سياسات جيدة وفعالة تتوافق مع الأهداف المرجوة الاقتصادية للمواطنين في تلك الفترة [١١].

يرى الباحث أنه لم يكن سهلا على مفهوم السياسة العامة أن يتغلغل في محيط علمي يتغذى على ثقافة قضائية وعلى فلسفة الدولة للوصول إلى تحقيق المصالح العامة.

الطرح الأوروبي للسياسة العامة:

يضع (Tskocpot) أفقًا قاريًّا مستوحيًا من تمتع الدولة بنوع من الاستقلالية بالنظر إلى القوى الاجتماعية، وأكثر من ذلك (التحكم في الاقتصاد)، فالعوامل الاجتماعية والملابسات الدولية ليسوا غائبين عن التحليل، لكن الدراسة التفصيلية للبنى الداخلية للدولة في فرنسا وفي المملكة المتحدة تمر كما يعتقد(Ejorevitche) و(p. Hall) في طريقة المقارنة التي تلعب دورًا مركزيًّا لفهم لماذا تختار الأمم مسالك مختلفة واستراتيجيات اقتصادية متباينة لمواجهة مشاكل اقتصادية متشابهة [١٢].

حيث نجد أن الطرح الأوروبي أراد أن يضع استقلالية الدولة في مواجهة القوى الاجتماعية الفاعلة مع اعتبار وجود التأثير الدولي لكي يضع استراتيجيات وسياسات مناسبة.

الطرح الأمريكي للسياسة العامة:

ظهر في سنوات الأربعينات في الولايات المتحدة الأمريكية تكوين جديد للدراسات السياسية عرف بتأثره بالنظريات الوظيفية، حيث قامت بتحليل البرامج الحكومية والتي بقيت نظرية إلى حد ما، رغم إنها وضعت لبنة قاعدية في التخصص، وفي سنوات الستينات السبعينات من القرن العشرين، أدمجت بشكل واسع الحدود الكلاسيكية للوظيفية على غرار نظرية النموذج لديفيد ايستون (David Easton) وبالخصوص أبعاده التطورية، وهي ميكانيكية مبنية على نظرة تزامنية كلية شاملة بدون أن تحدث مشكلة فيما يخص تاريخية الظواهر التي يتم معالجتها، أن هذه النظرة العقلية الوظيفية منهاج للقرار والسياسات العامة بالدولة أثارت انتقادات واسعة النطاق في الجانب الأكاديمي، إلا إنها عرفت في الوقت نفسه نجاحًا واسعًا في مجال الخبرة بالاستعانة بالقرار العام [١٣].

وضع هاربرت سايمون (Harbert Simon) وشارل لامبلوم (Charles Lamblom) – روبرت (Robert) مفهوم الرشادة المحدود، حيث قاموا بتطوير التيارات المتدرجة وتعدد مراكز القرار، وإن الرجل الإداري ليس إنسانًا ميكانيكيًّا يتمتع برشادة كاملة تمزج مع التطبيقات العامة لعلم الإدارة [١٤].

يرى الباحث أن الطرح الأمريكي واضح الروئ حيث بدأ من تحليل البرامج لوضع لبنة قاعدية للتخصص الوظيفي، وركز على الأبعاد التطورية، وراعى عدم المساس بتاريخ الظاهر معتمدًا على عقلانية اتخاذ القرار، وهذه هي الرشادة المحدودة التي أرادها الطرح الأمريكي [١٥].

الفرق بين السياسة والسياسات والسياسة العامة:

إن عملية التمييز بين السياسة والسياسات والسياسة العامة ضرورية لبناء أسس صحيحية لآليات عمل وهي كالآتي[١٦]:

:Policy

السياسة هي برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وهي وضع وصياغة وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير . فعمليات الإكراه المخطط لها عمدًا، هي سياسة وتعتمد على أقوال وأفعال تحدد غرض ووسائل لممارسة علاقات القوة، فهي بهذا المعنى أسلوب أو طريقة للتصرف الذي يتم اختياره بواسطه الحكومة والأفراد في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدد القرارات الحالية والمستقبلية.

استناد السياسة على عملية اتخاذ القرار تحكم إجراء عملية اتخاذ القرارات في ضوء القواعد التي تحكم وتوجه عملية اتخاذ القرارات.

:Politics

السياسات هي إطار للتفكير في المواقف وتوجه القرارات نحو تنفيذ الغايات، فهي تستند على مجموعة القواعد والمبادئ التي يلتزم بها المخططون والمنفذون في كل مراحل العمل، والعمل هنا على صياغة الأهداف باتجاه اتخاذ القرارات وبناء علاقات تربط بين المبادئ والسياسات، فيكون جوهر العمليات مع المشكلات وصولًا للأهداف.

:Public Policy

هي مجموعة الأنشطة التي تتولد عنها نتائج تتعدى نطاق الأفراد بالاستناد إلى قدرة إحداث التغيير إزاء عمل مستقبلي وقدرة الفعل وإحداث التغيير والمقاومه والاختيار الواعي للبدائل واتخاذ القرارات الأفضل.

صفوه ___ قيم ____ تأثير ____ سياسات

حيث إن محصلة هذه العوامل ينتج سياسات ووسائل معتمدة للتغيير وبناء علاقة بين الحكومة والبيئة الاجتماعية.

Public Policy	Politics	Policy
أنشطة وآليات لإحداث التغيير	ممارسات للوصول إلى التنفيذ	برنامج معد للقيم والممارسات
علاقات مؤسسات مع أفراد	علاقات مبادي	علاقات قوة
اتخاذ قرار لسد حاجات جماهيرية	اتخاذ قرار وفق قواعد إجرائية مبنية على أسس اجتماعية	اتخاذ قرارات وفق أحكام سياسية
الإكراه المقبول	الإكراه المسوغ	الإكراه المخطط له عمدا

ويمكن أن يصل الباحث إلى فكرة مفادها أن السياسات العامة هي:

- هي محاولة من قبل الحكومة لمعالجة المشاكل العامة.
- هي مسار العمل الذي تتخذه مؤسسات الحكومة فيما يخص مشكلة عامة أو مجموعة مشاكل.
- هي كل ما تقدمه الحكومة سواء اتحادية، محلية، أو سلطة تشريعية من قوانين وتعليمات وقرارات خاصة بكيفية توفير الاحتياجات العامة، حل المشاكل العامة، أو انفاق المال العام.
- هي خطة عمل عامة مدروسة لإرشاد القرارات والحصول على نتائج منطقية.
- هي قرارات سياسية لتطبيق البرامج للوصول إلى أهداف اجتماعية .

الفصل الثاني

أنواع السياسات العامة

المبحث الأول

أنواع السياسات العامة

يتحدد نوع السياسات حسب شكل العلاقه بين السياسات والمستفيدين منها وهي [١٧]:

- علاقة استقلال.
- علاقة خضوع.
- علاقة تفاعل وانسجام.

تعمل السياسات العامة ضمن مستويات سبق وأن عبر عنها رد فورد بالمستوى العالمي والإقليمي والمحلي، ويقسمها الباحث إلى مستويات ثلاثة وهي:

١- المستوى الجزئي: وهو يعكس علاقة فرد + جهة إدارية = قرار يراعي مصالح معينة.

٢- المستوى التحويلي: وهو علاقة تربط بين مؤسستين أو جهتين لاستصدار قرار يخدم مصالح عامة وخاصة.

٣- المستوى الكلي: وهو أعلى مستوى لاختيار سياسة عامة لكل الدولة.

توجد للسياسات أنواع متعددة وهي تعمل ضمن المستويات أعلاه وتتباين حسب الظروف والمتغيرات الدافعه باتجاه نوع سياسة لمواجهة أزمة أو موقف ومنها الاستخراجية والمالية والتشريعية والتنفيذية والقضائية والتوزيعية والإدارية وهناك أنواع أخرى نعرض منها الآتي[١٨]:

- السياسات التنظيمية: تتمثل في التعليمات الحكومية المتعلقة بضبط ورقابة الأنشطة والسلوكيات والالتزام بالمصلحة العامة وتطبيق القانون.
- السياسات الرمزية: وهي محط اهتمام حكومي؛ لأنها تعطي بعدًا قيميًّا وأخلاقيًّا وسياسيًّا يحاكي عقول المواطنين ويركز الهدف الحكومي في إناطة الحكومة بهالة القوة دون أن تحتاج الحكومة لموارد مادية وتشريعية تكتفي بتوجيه أبواق الإعلام ليكون كفيل بتغطية هذا النوع من السياسات.
- السياسات الاستخراجية: تتوجه الحكومة بمحاولة استخراج الموارد المادية والبشرية المكنونة في ثنيات الدولة وتوجيهها واستغلالها لخدمة الصالح العام.
- سياسات ذات الاهتمام العام: وهي نوع من السياسات يحاول بها الحكومة الحصول على رضا الرأي العام واهتمامه وتأييده، وهي قائمة وتعلن الهدف الأسمى وهو تحقيق الرضا والسعادة للمجتمع.
- سياسات حزبية: بتحديد النظم الحزبية والتركيز على برامجها وتنوير أيديولوجيتها وخلفياتها وتوجهاتها.
- سياسات شبه سياسية: وهي سياسات تركز على جوانب علمية ومعرفية وتعتبر جانب مهم ومحوري للارتباط بين إدارة الدولة وإدارة المجتمع ضمن تفاعلات وتحالفات بين العناصر الفاعلة في الدولة والمجتمع معًا.

وهناك أنواع للسياسات العامة نطرحها كالآتي:

١- سياسات القوة السلطوية: هي السياسات التي تعكس قدرة وقوه الحكومة في إحداث التغيير إزاء عمل مستقبلي، وأن عملية إنتاج مجتمع سياسي ماهو إلا عملية ممارسة القوة واستعمال النفوذ، خاصة وإن تعريف سياسات القوة هي القدرة والنفوذ وبالتالي التأثير، فتكون السياسات هي إرادة أصحاب النفوذ ورغبتهم في التأثير[١٩].

قوه – نفوذ – تأثير ------- سياسات

٢- السياسات النظمية الإلزامية: وهي سياسات تعكس متغيرات ومساومات وتوافقات وعلاقات وتفاعلات وصراعات النظام السياسي ومدى قدرته على فرض القوة الإلزامية على متلقي السياسات [٢٠].

٣- السياسات المؤسسية: هي بنية تنظيمية تشمل أجهزة ومنظمات ومؤسسات تضع القواعد القانونية وتنفيذها ووضع العلبة السوداء التي تقوم باتخاذ القرار.

٤- السياسات الحكومية: مجموعة البرامج والأعمال المنسقة التي تنتج عن القادة الحكوميين وليست القرارات وهي [٢١]:

- المراسيم الصادرة بتشريع القوانين.
- القرارات المنفذة لهذه القوانين

٥- السياسات الشرعية: هي مجموعة الالتزامات القانونية التي تستند إلى أبعاد يجوز معها تنفيذ السياسات وتطبيق مقرراتها كنشاط فعلي وممارسات حقيقية.

٦- السياسات الهادفة المقصودة: هي السياسات التي تشمل اعمال موجهه نحو أهداف مقصودة ولا تكون عفوية ولا عشوائية ولا آنية.

٧- السياسات الواقعية: هي تعبر عن امور واقعية واحتياجات ملموسة

قول + عمل = سياسات

٨- سياسات ذات طبيعة مادية: السياسات المرتبطة باستخدام الموارد لوضع ملامح للقرارات الناتجة عن السياسات.

٩- السياسات التوازنية: هي التي تكون الحكومة بيضة القبان بين المصالح وبين الدوافع والصراعات الموجودة على المستويات السياسية.

١٠- السياسات غير المعلنة: هي مجموعة من الخطوات التي يلجأ لها صانع القرار لغرض معالجه حالة بشي كبير من التعتيم والقصد منه هو عدم فتح

جبهات للحوار والاعتراض.

١١- السياسات الحيادية: هي السياسات التي لها مجال واسع من المرونة، بحيث تكون غير واضحة الاتجاه ومحايده تجاه الصراعات او عدم التوافقات الموجوه في السلطة وبالتالي لها جانب الهدوء [٢٢].

١٢- السياسات التنفيذية- التطبيقية: التي ينحصر دورها في وضع برامج وممارسات لتنفيذ الخطط والبرامج.

١٣- السياسات التوفيقية: هي عملية التوفيق وخلق قدر كبير من التوافق بين المتناقضات على المستوى السياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي.

١٤- السياسات التلقينية: يعكس دورها القدرة على إيصال الفكرة إلى العامة وإقناعهم بها قبل صدورها، وهي ما يعني تلقين الجماهير لقبول السياسات المرسومة.

١٥- السياسات الأصلية: السياسات التي توضع في الدولة وتكون من الثوابت التي ليس من السهولة تغييرها.

١٦- السياسة الملتمسة: سياسات التي تلتمس الواقع المجتمعي في الدولة.

١٧-السياسة المفروضة: السياسة التي تكون أمره مفروضة غير قابلة للنقاش والتغير.

١٨- السياسات الإدارية غير المؤكدة: سياسات قابلة للنقاش والتفاوض والتي يمكن أن تتغيير عند عدم ملائمتها للواقع المجتمعي.

١٩- السياسات المؤكدة: السياسات الرصينه التي يتم اتخاذها بعد دراسات معمقة واكيدة.

٢٠- السياسات الخطرية: سياسات تواجه أزمات تشكل خطر على النظام السياسي والاجتماعي واستقراره.

٢١- السياسات التنافسية: السياسات التي توضع بقصد تفعيل حالة التنافس

المؤسسي والتي تثير دوافع تنافسية داخل المؤسسات وداخل الدولة.

٢٢- السياسات الأساسية: السياسات التي تبني على ثوابت في النظام السياسي.

٢٣- السياسات العليا: سياسات النظام السياسي العليا للدولة.

٢٤- سياسات الخيار الاستراتيجي: السياسات التي تبني على أساس خطط واختيارات مدعمه بفكر استراتيجي.

٢٥- سياسات التكييف: سياسات تتكيف مع وضع طارئ وتتفاعل معه.

٢٦- سياسات كروزيه: وهي سياسات أطلقها ميشيل كروزيه

(Michel Croze)الذي توصل إلى أن البيروقراطية شيء لا يتعارض مع الابتكار الاداري، بالتالي، اعتبر البيروقراطية سياسات الإشراف على بنيه المؤسسة وعلى انتظام سلوك العاملين والمرؤوسين.

٢٧- سياسات إرادية: تمارس السلطة العامة للدولة بإرادة جماعية.

٢٨- سياسات الإلزامية: وهي ذات قوه مستندة إلى إرادة السلطة العامة [٢٣].

٢٩- سياسات استرجاعية: سياسات يتم إعادة رسمها وصنعها بسبب عدم الاستجابه لها في التغذية الاسترجاعية.

٣٠- سياسات تسكينيه: هي سياسات تهدئة تعمل على تسكين ألم وقصور موجود في المنظومة الاجتماعية والسياسية.

٣١- سياسات استجابيه: هي سياسات ترسم استجابه لعدم قبول لسياسات سابقة تثير قلق وتوتر مجتمعي مما تدفع النظام السياسي إلى الاستجابة[٢٤].

في اعلان كوكيوك ١٩٧٤ في الولايات المتحدة الأمريكية حضره اتجاهين [٢٥]:

الأول: المهتمون في سد حاجات الناس.

الثاني: المهتمون بالمحور الخارجي وأثره على السياسات العامة.

ونتيجة الإعلان هو التركيز على الجهود الذاتية والاكتفاء الذاتي السياسي، ومن هنا يتحدد نوع السياسة الملائمة للموقف وللواقع الذي يراعي حيز الحياة الذي يوجد في منتصف دوائر المحاور بالشكل التالي:

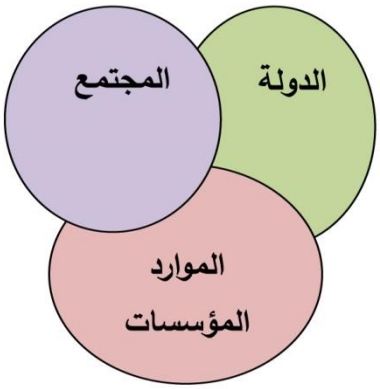

المبحث الثاني
نظريات واستراتيجيات السياسات العامة

تعرف النظرية بانها طائفة من الآراء التي تحاول تفسير الوقائع العلمية أو الظنية أو البحث في المشكلات القائمة على العلاقة بين الشخص والموضوع أو السبب والمسبب، وعليه نصنف مجموعة من النظريات أهمها:

النظرية البيروقراطية:

تعتبر البيروقراطيه اليات تنظيميه لترتيب العمل وطرق الاشراف عليه وتسلسل القواعد الهرمية[٢٦]، وقد أكد ماكس فيبر (Max weber) على أن التوجه الإداري البيروقراطي يشكل النوع النقي للسيطرة القانونية التي من معاينتها الأساسية يتضح أنها نشاط للوظائف العامة المتواصلة والمرتبطة بقواعد في وسط من الاختصاص، يؤكد فيبر أن الإدارة البيروقراطية تتكون من موظفين فرديين يتميزون بكونهم لا

يخضعون سوى للالتزامات الموضوعية لمهامهم في إطار تدرج وظيفي قائم بقوة بموجب عقد(٢٧).

يعتبر الموظفين المعنيين بالنظرية هم (الطبقة الخطيره) على اعتبار أن الواقع يصنفهم ضمن ما يعرف بالفقر البيروقراطي والفقر المقصود هنا القصور التنظيمي والإداري، فهناك خط الفقر وفقر مطلق وفقر نسبي وجيوب الفقر التي تعطي مساحة من الأمل بالقضاء على القصور عند الموظفين وتعديل سلوكياتهم التنظيمية التي ينتج عنها البيروقراطية.

نظرية التنظيمات:

بدأ في العشرينات التركيز على دور الأفراد والجماعات داخل التنظيمات مما ولد استخلاص بعض المفاهيم منها (٢٨):

١. مفهوم الجهاز المنظم:

اعتبر هذا المفهوم أن المنظمة جهاز حاوي لكل الترتيبات والتشكيلات، وبالتالي يتم توجيه العمل والأفراد بداخله.

٢.مفهوم السلطة أو القدرة:

وضح المفهوم إمكانية منح القدرة لكل الفاعلين داخل التنظيمات الإدارية والسياسية، وبالتالي خلق حاله تفاعلية.

٣. مفهوم الاستراتيجية:

وهو مفهوم يضع قواعد وبرامج وخطط للعمل المؤسساتي.

نظرية التسيير العمومي:

وضع ملامح هذه النظرية فيليب ايسونو (Philip Essono) هو" مجموعة

من الطرق أو الأساليب الرشيدة في خدمة أصحاب القرار العمومي أو السياسي "[٢٩]، ما يعني وضع الطرق العلمية المتطورة للتسيير في القطاع العمومي، كما نجد رومان يحدد ثلاثة مراحل لتطور السياسية العامة [٣٠]:

١- امتدت من ١٨٨٠ إلى ١٩٠٠ لغة الإدارة كانت قانونية، حيث سادت القوة العمومية.

٢- امتدت من ١٩٠٠ -١٩٤٥ إضافة للقواعد القانونية نجد الجانب التقني في كل قطاع ذي خدمة عمومية فسادت الخدمة العمومية.

٣- ١٩٤٥ – إلى يومنا هذا سادتها أزمة في مقياس الخدمة العمومية،وهي أزمة خاصة بحدود القطاع العام والخاص في هده المرحلة ظهور ما يسمى بلغه التسيير العمومي.

نظرية الشخصية المعنوية

يقصد به هو الشخص المعنوي + الشخص الطبيعي، والشخص المعنوي هنا هو الكائن المرتبط بقاعدة أخلاقية ويتعرض للعقاب والثواب + شخص قانوني، ومن أهم النظريات المتفرعة عن نظرية الشخص المعنوي هي:

- نظرية المجاز: تعتمد هذه النظرية على امتلاك الشخص صفه قانونية وله أهلية في التفكير والإرادة، حيث لا يجوز أن يحل الشخص القانوني محل الشخص المعنوي؛ لأن الشخص القانوني هو شخص صناعي، مما يدفع المشرع في هذه النظرية أن يراعي الخصائص البشرية؛ لأنها ليست صناعية بل حقيقية مرتبطة بذات الشخص وتنعكس على سلوكه.
- نظرية الذمة الجماعية: يقصد بها الأموال التي يحوزها الأشخاص المعنويون بشكل جماعي؛ أي ملكية مشتركة ذات طبيعة خاصة، حيث تستقل فيها الارادات الفردية للأعضاء.

- نظرية ديجي(DJ): نظرية تنكر الشخصية المعنوي للإنسان؛ لأنه كائن يملك إرادة، فهو فاعل قانوني (الوقائع لا تكون إلا بشخص واعٍ).
- نظرية الحقيقة: تستند إلى الحق الشخصي الذي هو سلطة إرادة وتكون كالآتي:

١- تشكيل فردي موضوعي لبناء صرح اجتماعي له أجهزة وتنظيم داخلي متوازن.

٢- الإعداد والتحضير وفكرة العمل لغرض الإنجاز وفق إرادة مشتركة، هي فاعل معنوي.

بالمحصلة هذه النظرية هي نشاط إرادي + نشاط اختياري.

النظرية الشومبيترية:

نحت الرأسمالية نسبه إلى جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) الذي وضع نظريته في التدمير الخلاق، حيث أراد بها بناء رأسمالية جديدة لا تنظر إلى الوراء وتعمل على تحقيق تنمية بديله عن التنمية الهزيله بالاستناد إلى التقاليد المجتمعية الإقليمية ليحقق قدرًا كبيرًا من التوافق والتوامة المجتمعية.

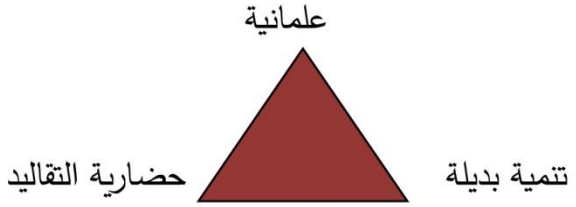

هذه التنمية الخلاقة الشومبيترية المنشودة تستلزم طرق التدرج لإحداث التغيير في البنية المجتمعية [٣١]:

- مرحلة الانطلاق
- مرحلة التحديد
- مرحلة التفكك

- مرحلة التماسك وإعادة التنظيم.

نظرية الأعمدة المتوازية:

_____ نشاط حكومي

_____ نشاط أهلي حكومي

تعمل هذه النظرية بالتناسب مع الأيديولوجية والموارد وإمكانيات المجتمع لتنتج نشاطًا حكوميًّا ولا يتحقق ذلك الا إذا تهيأ الآتي [٣٢]:

- تهيئة المناخ الإداري والأجهزة الحكومية.
- تهيئة الشعور بالمسوولية العامة.
- تهيئة الأفراد والجماعات لاستيعاب التغيير.

نظرية امتداد السلم:

تبدأ عملية بناء السياسات من القاعدة إلى القمة وما ينتج عنها هو يبنى على احتياج القاعدة المجتمعية، حيث تركز على ما يعرف الجماعات البؤرية، وهي جماعات هادفة تعبر بصدق عن ما يحتاج المجتمع، وبالتالي ترتفع طلبات الصفوه المجتمعية إلى الصفوة التنفيذية والقيادية [٣٣].

استراتيجيات السياسات العامة:

الاستراتيجية هي "مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولًا إلى أهداف محددة، " أن الإستراتيجية هي مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول"[٣٤]، من أهم وظائف

الاستراتيجية هي [٣٥]:

١- تشخيص الواقع.

٢- تحديد القوى والوسائل المتاحة.

٣- تعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة.

٤- تحديد العوامل السلبية.

٥-وضع الخطط والبرامج.

إذن من أهم الوظائف الاستراتيجية هي عملية مراعاة المواءمة مع المواقف المتغيرة والمرونة وفق الظروف المتجددة والقدرة على الحركة الواسعة بسرعة كافية.

ويمكن تحديد أنواع الاستراتيجيات فيما يلي [٣٦]:

١- الإستراتيجية العقلانية:

تستند هذه الإستراتيجية على أصول التفكير العلمي المنطقي السليم.،و تعتمد على البحث العلمي، كما تعتمد على الأساليب الحديثة فى الإدارة والتنظيم بطريقة عقلانية ذكية.

٢- الاستراتيجية التوجيهية:

يعتمد على جذب اهتمام الناس المعنيين بها، واستثارة بواعثهم وكسب ثقتهم، وتعنى بالدعوة والإقناع وكسب الثقة وتنمية الروح المعنوية هذه الاستراتيجية خصائص الثقافات والقيم الاجتماعية السائدة بين الناس فى مجالاتها لتتمكن من توجيههم بشكل صحيح.

٣- إستراتيجية التفاعل السياسي – الإداري:

تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية، كما تعتمد أيضًا على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجيهات وتعليمات.

من الإستراتيجيات التي يمكن تسليط الضوء عليها منها:

- تفاعل البيئة.
- تفاعل التكنولوجيا.
- تفاعل النظام التقني.
- تفاعل الاستراتيجية.
- تفاعل الثقافة.

٤- **الاستراتيجية المدمجة:** وهي إستراتيجية تقدمية تنموية تندمج مع بيروقراطية معقدة لتحقيق التنسيق العام في وضع توجهات السياسات موضوع التنفيذ.

٥- **إستراتيجية تنمية المجتمع:** إستراتيجية تحاول دفع المجتمع باتجاه أعلى ويتفرع عنها إستراتيجية فرعية منها:

١. إستراتيجية المحافظة على الوضع القائم.
٢. إستراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية.
٣. الإستراتيجية الرشيدة.
٤. إستراتيجية القوة.
٥. إستراتيجيات العلاج المستمر.
٦. إستراتيجيات تغيير السلوك.
٧. إستراتيجيات التعزيز.

تعمل هذه الإستراتيجيات وفق منظومة تقوم على عناصر تجريدية أكثر من كونها ملموسة ولكن لها ردود أفعال انفعالية تظهر على شكل تصرفات الأفراد وهي:

التكتيكات:

تعتبر التكتيكات أساليب فعالة يمكن من خلالها تطبيق الإستراتيجيات، فهي الأسلوب الفني المرحلي أو الإجراءات التنفيذية للإستراتيجية وللتكتيك أنواع هي [٣٧]:

- التكتيك الذاتي.
- تكتيك توسيع الأفق وتفرع عنه أنواع من التكتيكات الفرعية هي:

١– تكتيك المناقشة الجماعية.

٢– التكتيك الفني واستحداث التفكير.

٣– تكتيك التبرير.

٤– تكتيك المشاركة في العمل.

استنتج الباحث أن نظريات السياسات العامة تبنى على المشاكل المجتمعية، فتكون نتاجها الفعلي وعليه تعتبر الإسترتيجيات المتعددة والنظريات وآليات التكتيك مهمة لبناء سياسات عامة رشيدة قائمة على أنواع دقيقة تتناسب مع طبيعة النظام السياسي ومتغيراته الاجتماعية والاقتصادية.

الخاتمة:

بنيت السياسات العامة على مراحل ودرجات كانت الأساس الذي انتقلت به من مجرد كونها سياسة عابرة إلى السياسات العامة الممنهجة والتي تقوم على برامج الأنظمة السياسية وعلى فواعلها ضمن محاور حققت نتائج دقيقة بعد تحليل استراتيجيات العمل المسقبلية التي يحاول النظام السياسي إثباتها دائمًا بالاستناد إلى كل ماهو ممكن من متغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، خاصة وأن ثقافة ووعي المجتمع عامل قوي في إسناد تطبيق السياسات العامة على المستوى الأدنى وعدم مقاومه التغيير الحاصل في المستوى الأعلى أي على مستوى النظام السياسي.

وعليه يمكن أن نستنتج الآتي:

- بناء السياسات العامة الرشيدة يتوجب فهم عميق لما موجود من متغيرات مجتمعية.
- إسناد السياسات العامة إلى الرضا المجتمعي وبعكسه يفقد النظام السياسي قيمته ويقصر عمر بقائه.
- اختيار النوع الصحيح من السياسات العامة يبني واقعًا سياسيًّا متناسبًا مع المجتمع وباعثًا على النجاح.
- دراسة الإستراتيجيات والتكتيكات وتطبيقها وفق ما مطروح من مشاكل عامة.

الهوامش والمصادر والمراجع

(1) pollet gilles ,rique Mquel(s) tournant(s) socio –historique(s) esquisse d'une thèorie du changement dans l'action M: Revue francaise de science politique , fevrier 2005,p133,134

* هارولد دوايت لاسويل عالم اجتماعي أمريكي.

درس تأثير أجهزة الإعلام على تكوين الرأي العام، وهو صاحب صيغة لاسويل الشهيرة في تصميم الرسائل الإعلامية المستنبطة من طرح الأسئلة التالية، ويكيبيديا.

الميلاد: ١٣ فبراير ١٩٠٢، دونلسون، إلينوي، الولايات المتحدة.

الوفاة: ١٨ ديسمبر ١٩٧٨، نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة.

التعليم: جامعة شيكاغو.

مستشار أكاديمي: تشارلز إدوارد ميريام.

(2) Brady, David ,W. ," Critical Elections,Congressional Parties and Clusters of Policy Changes " , British Journal of Political Science, (VIII ,January 1978.

(3) Simons ,Rebert.H.&dvorin ,Eugene ,p.,"Public Administration:values ,policy ; and change")(U.S.A:Alfred Publishing Co. Inc.197

(4) Cobb,Roger W.and Edler,charles D.;"participation in american politics: the daynamics of Agenda-setting ;(Boston ;Allyn and Bacon;1972.

(5) Wildavsky a. speaking truth to power: the art & craft of policy analysis , boston littre brown & co. 1979 , p 33.

(6) Allison g. the essence of decision , new yourk , longman 1971 , p 23.

(7) Prepared by Ambassador Joseph Ghougassian, PhD., JD. DOING PUBLIC POLICY IN IRAQ PROCESS OF PUBLIC POLICY USAID IRAQ 2013 -pp 30-32

(8) Anderson j. public policy – making, new York , holt. rinehart & Winston 1975 , p 121.

(9) Banerjee s. " narratives & interaction " European journal of international relations 4- 2 1998 , p 178- 199.

(10) Weaver r.k. the politices of blame avoidance. journal of public policy 1986 , p 371

Opcit p 5-7 –

(11)PIERRE MULLER

(١٢) طه، طارق، إدارة الأعمال منهج حديث معاصر، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر،٢٠٠٧ ص ٤٤.

(13) gilles pollet ,riqueMquel(s) tournant(s) socio –historique(s) esquisse d'une thèorie du changement dans l'actionM: Revue francaise de science politique , fevrier 2005,p133-134

(١٤) مهنا، محمد نصر:الإدارة العامة وإدارة الخصخصة، ط١، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر،٢٠٠٦ ص ٢٢.

(15) Van warden f. " dimensions & types of policy networks European journal of political research 21 – 1992. p 29-52

(١٦) السيد ياسين، السياسات العامة– القضايا المنهجية والتطبيق، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٨، ص ٧-٩.

(١٧) جابرييل ايه الموندوجي، السياسات المقارنة– نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله الطبعة الأولى، دار الأهلية للطباعة والنشر– عمان ١٩٩٨، ص ٣٨-٤٣.

(18) Ho Khai Leong,Dynamics of policy making in Malaysia: formulation of new economic

policy and national development policy, Asian journal of public administration, VOL.14 NO.2

(DEC 1992):p214.

(١٩) هاري هوولووي، الرأي العام، ترجمة أمين سلامة، دار غريب للطباعة ١٩٧٧، ص ٣٢٨.

(٢٠) جبرابيل الموند كابرلابيل، السياسة العامة المقارنة الإطار النظري، نظري محمد زاهي، ط١ جامعه قار يونس– بنغازي، ١٩٩٦، ص ٢٧٢.

(٢١) محمد شبلي: التحليل السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، ١٩٩٧، ص ١٩٥.

(٢٢) جوزيف كاييز: الإدارة العامة: الإدارة المتكيفة، ترجمة محمود البشير، طباع دار البشير– عمان ١٩٩٦، ص ٣٨.

(٢٣) عبد المعطي محمد عساف، الإدارة العامة مدخل، ط١، مطبعه السلام– الكويت، ١٩٨٨، ص ٣٦.

(24) Truman d. the government process. political interests & public opinion new York k nopf , 1951 , p 333

(25) Stone d. policy paradox & political reason , Glenview , scott foresman 1988 , p 44

(٢٦) طارق طه، إدارة الأعمال منهج حديث معاصر، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر،٢٠٠٧، ص ص١٣٥،١٣٦.

(27) PATRIK HASSENTEUFEUFEL, SOCIOLOGIE POLITIQUE:L'ACTION POLITIQUE ARMAND COLIN EDITEUR, PARIS,P P 83 ,84.

(٢٨) حسن أبشر الطيب: الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٦.

(29)MARC SMYRL POLITICS ET POLICY DANS LES APPROCHES AMÉRICAINES DES POLITIQUES PUBLIQUES:EFFETS INSTITUTIONNELSET DYNAMIQUES DU CHANGEMENT,Revue française de science politique,vol. 52, n° 1, février 2002, p. 39

(30)Sabatier p. the advocacy coalition framework: an assessment dans p 1999. P 117.

(٣١) د محمد عاطف غيث، التغيير الاجتماعي والتخطيط – دار المعارف ١٩٦٦ – ص ٧٣–٧٤

(٣٢) د محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث – دار المعارف ١٩٧٨ _ ص ١٧٨–١٧٩.

(33)Ropin M.W.illiams , American society A sociological Intonation , A Ifret A. K nopf. N.Y 1970. p 445

(٣٤) محمد صادق الهاشمي: الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير تداعياته ونتائجه– نشره مركز العراق للدراسات، وهو وتوفر على هذا الرابط

http://www.ahraraliraq.net/main/books/index1.htm

تم التوثيق في ١٤٢٨/٣/١١هـ ٣٠مارس٢٠٠٧م الساعة ٨:٥٠مساء

(٣٤) أ.د.عبد القادر قرّوش، موقع مجلة المعلم.

http://www.almualem.net/maga/a1024.html

تم التوثيق في ١٤٢٨/٣/١١هـ ٣٠مارس٢٠٠٧م الساعة ٧:١٥مساء

(٣٦) حسن الرشيدي – موقع المنسيون.

http://www.almansiuon.com/articles/article.php?

تم التوثيق في ١٤٢٨/٣/١١هـ ٣٠مارس٢٠٠٧م الساعة ٨:٠٠ مساء

(٣٧) د أحمد مصطفى خاطر – د عبد الفتاح محمد، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية – المكتب الجامعي الحديث – القاهرة ٢٠١٠، ص ٧٧–٧٨.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 70 December 2021
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)